

الفلسطينية، التي ولدت في رحم المؤسسة العربية الرسمية، عوامل الصراع والتناحر مع هذه الانظمة. ولم يكن في الامكان، في كل الاحوال، تفادي الصدام بين كيان غايته استعادة أرضه المفقودة وحقوقه المنتهكة، إن بقوة السياسة والقانون الدولي أو بقوة السلاح، وكيانات متعددة، عمل كل منها لصالحه الخاص في المقام الاول، واجتمع رأيا على استبعاد الخيار العسكري في تحقيق مطامح الكيان الفلسطيني، وسعت، كل من جانبه، الى توظيف هذا الكيان وقضيته في صراعاته مع الكيانات الاخرى. وعندما وجد هؤلاء ان هذا الكيان غير مطواع، سعوا الى التخلص منه، أو، في أفضل الاحوال، اضعافه وتهميش دوره. وهذا ما تجسّد في اجراءات سحب الاعتراف بقيادة المنظمة، ومحاولات انشاء كيان بديل منها، من جانب بعض الانظمة العربية، وحالات الصد والجفاء تجاه المنظمة وقيادتها، من جانب بعض الانظمة الأخرى.

ان مسلك بعض الحكومات العربية حيال المنظمة، عشية حرب حزيران (يونيو)، وبعدها، وخصوصاً في الاجتماعات الوزارية وقمة الخرطوم، لا يمكن ايجاد تفسيره المقنع في ضيق بعض الملوك والرؤساء العرب وتبرّمهم من تصرفات الشقيري الفردية داخل المنظمة ولجنتها التنفيذية. فالشقيري لم يكن الاستثناء في قاعدة كانت الفردية سمتها العامة. وأسلوب حكم الشقيري - ان صح التعبير - بفرديته وباعتداله السياسي، هو الاكثر انسجاماً مع غالبية نظم الحكم العربية في تلك الحقبة. وسيكون مجافياً للعقل، والمنطق، التصور ان اولئك الملوك والرؤساء العرب الذين تصارعوا مع الشقيري، خاصموه وأهملوه انحيازاً لبديله الثوري الذي كان شاخصاً قبالة أنظارهم جميعاً خارج اطار المنظمة.

ان تحليل موقف عدم الاكتراث الذي اتخذه بعض الحكومات العربية تجاه المنظمة، منذ تصاعد الموقف السياسي والعسكري في المنطقة، في أيار (مايو) ١٩٦٧، وبلغ ذروته في قمة الخرطوم، يقود الى الاستنتاج ان هذه الحكومات رأّت ان الاوضاع التي آلت اليها الحرب تسمح بتجاوز المنظمة والشعب الفلسطيني. وكان ذلك واضحاً للمنظمة، فحدثت عنه، صراحة، في مذكرتها الى القمة. فالمذكرة التي ألّفاها الشقيري، مساء ثاني أيام القمة، ممهّداً لها بكلمة مرتجلة عبّر فيها عن الشعور بالمرارة بسبب ما تلاقيه المنظمة من مواقف، نّهت الى مصير المنظمة:

«ويبقى على منظمة التحرير الفلسطينية ان تنبّه الى مصير منظمة التحرير الفلسطينية.

«ان منظمة التحرير هي نفسها انجاز كبير يتجلّى في قيامها كيان الشعب الفلسطيني وشخصيته الوطنية، وان بقاءها، واستمرارها، في الاضطلاع بمسؤولياتها القومية ألزم واجب في هذه المحنة القاسية من أي وقت مضى.

«... ان منظمة التحرير الفلسطينية وجيش التحرير الفلسطيني يقفان، الآن، وجهاً لوجه أمام المصير. وان بقاء المنظمة هو ضرورة قومية، فلسطينية وعربية، في المقام الاول.

«وانها لكارثة قومية، فلسطينية وعربية، ان تُصَفّى المنظمة، وان يُسرح جيش التحرير. ويأبى شعب فلسطين، ومعه الامة العربية، ان تصل المنظمة وجيشها الى هذا المصير. وسيظل شعب فلسطين يقطع من لحمه ويستنزف من دمه ليبقي ما يمكن ان يبقى من منظمة التحرير وجيش التحرير»^(٤٨).

وليس أدل على رغبة بعض من اجتمعوا في الخرطوم في تصفية الكيان الفلسطيني من خلو البيان الختامي للقمة الرابعة وقراراتها من أية اشارة الى منظمة التحرير الفلسطينية^(٤٩).